موقف نواب لواء الحلة من الجانب الإداري في مجلس النواب العراقي
١٩٣٩-١٩٥٨

الأستاذ الدكتور/ فؤاد طارق كاظم العميدي
كلية التربية للعلوم الانسانية

البريد الإلكتروني Email : iqHum.foaad.tareq@uobabylon.edu.

الكلمات المفتاحية: محاضر، مجلس، النواب، العراقي، الملكي.

كيفية اقتباس البحث
العميدي ، فؤاد طارق كاظم ، موقف نواب لواء الحلة من الجانب الإداري في مجلس النواب العراقي ١٩٣٩-١٩٥٨، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Hilla District Representatives' Administrative Attitude in the Iraqi Parliament Council 1939-1958

Prof. Dr. Fuad Tariq Kadhim Al-Ameedi
College of Education for Human Sciences- University of Babylon

Keywords : Minutes, Council, of, Representatives, Iraqi, Royal.

How To Cite This Article
Al-Ameedi, Fuad Tariq Kadhim , Hilla District Representatives' Administrative Attitude in the Iraqi Parliament Council 1939-1958,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2025,Volume:15,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The administrative aspect constitutes one of the most important aspects of state administration, upon which the state relies entirely for the management and conduct of its business and the affairs of its institutions. Therefore, after its establishment on August 23, 1921, the modern Iraqi state began to devote the necessary attention and care to this aspect and to the smooth running of state affairs and tasks. The state's interest in this aspect increased following the end of World War II, particularly after the establishment of the Reconstruction Council in 1950 and the development of state institutions in all political, economic, and social fields. Laws and regulations were issued, and previous ones were amended to develop this aspect and protect and advance the rights of civilian and military employees and retirees.

The Hilla representatives addressed administrative aspects in need of reform and remediation of deficiencies, including addressing the weakness of administrative inspection in state institutions, developing the State Employees' Discipline Law, and advancing the Public Service Law,

among other matters, as these represent a positive initiative for job reform and its implementation towards advancement.

Hilla representatives gave utmost importance to discussing the administrative aspect related to the security and military aspects, as well as the professional aspects of administrative staff affairs, updating the administrative systems related to their civilian or military specialization, or rewarding distinguished employees and benefiting from their administrative experience in the departments of state institutions, in addition to paying attention to retirees as well, since these retired employees have spent their lives in the service of the state, which the government has taken into consideration the economic and social developments in the country. Hilla Brigade representatives also emphasized the performance of civil employees and their administrative duties that fall upon them in loyalty to work and performing their duty honestly, as well as holding accountable those who are negligent among them and eliminating cases of bribery, favoritism and nepotism, and that justice and competence be the correct measure and standard in appointing employees to government positions.

الملخص العربي

يشكل الجانب الاداري أحد أهم مفاصل ادارة الدولة، التي تعتمد عليه بشكل كامل في ادارة وتسيير اعمالها وشؤون مؤسساتها، لهذا راحت الدولة العراقية الحديثة بعد تأسيسها في ٢٣ آب ١٩٢١ تولي اهتمامها وعنايتها اللازمة له ولتمشية مهام وشؤون الدولة، وقد زاد اهتمام الدولة لها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولاسيما بعد تأسيس مجلس الاعمار عام ١٩٥٠ وتطور مؤسسات الدولة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ راحت تصدر القوانين والأنظمة ويتم تعديل السابق لها، لأجل تطوير هذا الجانب وحماية حقوق الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والارتقاء بهم.

عالج نواب الحلة الجوانب الإدارية التي هي بحاجة إلى الاصلاح وتلافي النقص فيها ومنها معالجة ضعف التفتيش الإداري في مؤسسات الدولة وتطوير قانون انضباط موظفي الدولة والاهتمام بقانون الخدمة العامة وغيرها من الامور كونها بادرة طيبة للإصلاح الوظيفي.

أعطى نواب الحلة الأهمية البالغة إلى مناقشة الجانب الإداري المتعلق بالجانب الأمني والعسكري وكذلك المعني بشؤون الموظفين الإداريين والمتقاعدين للدفاع عن حقوقهم سواء في زيادة مرتباتهم وتحديث الأنظمة الإدارية المتعلقة

باختصاصهم المدنيين أو العسكريين أو مكافأة الموظفين المتميزين والاستفادة من خبرتهم الادارية في دوائر مؤسسات الدولة فضلاً عن الاهتمام بالمتقاعدين أيضاً كون هؤلاء الموظفين المتقاعدين قد أفنوا عمرهم في خدمة الدولة، أخذه الحكومة بنظر الاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، كما أكد نواب لواء الحلة ايضاً على اداء الموظفين المدنيين وواجباتهم الادارية التي تقع على عاتقهم في الاخلاص في العمل واداء الواجب بأمانة، وكذلك محاسبة المقصرين منهم والقضاء عن حالات الرشوة أو المحسوبية والمنسوبية وأن تكون العدالة والكفاءة المقياس والمعيار الصحيح في تعيين الموظفين في الوظائف الحكومية.

المقدمة

يشكل الجانب الاداري أحد أهم مفاصل إدارة الدولة، التي تعتمد عليه بشكل كامل في ادارة وتسيير أعمالها وشؤون مؤسساتها، لهذا راحت الدولة العراقية الحديثة بعد تأسيسها في ٢٣ آب ١٩٢١ تولي اهتمامها وعنايتها اللازمة له لتمشية مهام وشؤون الدولة، وقد زاد اهتمام الدولة لها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولاسيما في بداية العقد الخامس للقرن العشرين أثر تطور مؤسسات الدولة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى أثر تأسيس مجلس الاعمار عام ١٩٥٠، راحت تصدر القوانين والأنظمة ويتم تعديل السابق لها، لأجل الحد من مظاهر التأخر فيها ومحاسبة الموظفين المقصرين وكذلك حماية حقوقهم (الموظفين المدنيين أو العسكريين وحتى المتقاعدين) لأجل الترفيه عنهم، وحماية حقوقهم والارتقاء بهم. لهذا أصبحت عملية تطور هذا الجانب ضرورة من ضروريات الدولة وازدهارها وما رافقها من ازدياد أعداد الموظفين وارتفاع مستواهم العلمي، فكان أثرهم ودورهم واضحاً على التأثير في الأحداث العامة للدولة ومؤسساتها وتطويرها.

ومن هذه الأمور واعتباراتها جاء اهتمامنا بهذا الموضوع ليكون سبباً من أسباب اختيارنا له "موقف نواب لواء الحلة من الجانب الاداري في مجلس النواب العراقي ١٩٣٩-١٩٥٨" وحددت المدة التاريخية في بداية عام ١٩٣٩ وذلك لحدثين مهمين أولهما مصرع الملك غازي واندلاع الحرب العالمية الثانية ونهايته بسنة ١٩٥٨ لنهاية العهد الملكي في العراق، ولنتعرف عن أراء وأفكار وطروحات نواب لواء الحلة خلال هذه السنوات في مجلس النواب العراقي في الدفاع عن هذا الجانب والارتقاء به

بما يمتلكونه من خبرة إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية واسعة في هذا المجال لتعدد مرجعياتهم العلمية والاجتماعية والسياسية.

تألف البحث من مقدمة ومحورين اساسيين وخاتمة تطرقنا فيها إلى أهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث وتناول المحور الأول: موقف نواب لواء الحلة من الشؤون الادارية المتعلقة بالجانب الأمني والعسكري، وتطرق المحور الثاني إلى موقف نواب الحلة من الشؤون الادارية المتعلقة بالموظفين والمتقاعدين.

اعتمد البحث على بعض المصادر الأصلية ولاسيما الوثائقية منها التي رفدت البحث بالمعلومات المهمة وهي محاضر مجلس النواب العراقي بدوراته العديدة وهي ثمان دورات من التاسعة حتى السادسة عشرة (١٩٣٩-١٩٥٨) إذ تعرفنا فيها على أراء نواب الحلة في نقاش الجانب الإداري وتفرعاته في البلاد، فضلاً عن اعتماد البحث على بعض المصادر الأصلية الأخرى ولاسيما مذكرات السياسيين العراقيين ومنها مذكرات خليل كنه "العراق أمسه وغده" وعبد الكريم الأزري "تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨" وكذلك مصادر أخرى من أهمها كتاب المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني "تاريخ الوزارات العراقية" وكذلك كتاب ضياء الدين الحيدري "الادارة والاداريون في العراق" وغيرها من المصادر التي زودت البحث بالمعلومات المهمة.

وأخيراً نتمنى قد احطنا بتفاصيل هذا البحص البحث واستوفيناه علمياً قدر استطاعتنا لأن الكمال لله وحده ومن الله التوفيق.

المحور الأول

موقف نواب لواء الحلة من الشؤون الادارية المتعلقة بالجانب الأمني والعسكري

من ضمن اهتمامات نواب الحلة بمواضيع التفتيش الإداري وقضايا وزارة الداخلية كونها جزءاً أساسياً من مؤسسات الدولة التي توفر الأمن والاطمئنان للمواطن، ولضمان سير الأمور الإدارية بانتظام في البلاد، ولأنهما يؤديان ما عليهما من واجبات مهمة للوطن والمواطن.

تحدث نائب الحلة جعفر حمندي عن وزارة الداخلية في الجلسة الخامسة والعشرين في ١٧ آيار ١٩٤٤ بمناسبة مناقشة الميزانية المالية العامة والمتعلق بها، فذكر: وبشأن التفتيش الاداري لا يوجد أي أثر للإصلاح المنشود الذي يمكن بواسطته إزالة تأخر الإدارة أو التفتيش العام[١]. وقد اتفق وزير الداخلية (عمر نظمي) مع رأي نائب الحلة

بشأن ضعف دائرة التفتيش الإداري وإن كانت الدائرة على وضعيتها أفضل عما كانت عليه سابقاً[٢].

وأيد نائب الحلة صادق حبة في الجلسة الرابعة والأربعين في ٦ آيار ١٩٤٢، لائحة قانون خدمة الشرطة وانضباطها وعدها جزءاً أساسياً من الإصلاح المنشود في البلاد، وشكر وزير الداخلية صالح جبر على مناقشة هذه اللائحة، وأضاف النائب أن الوزير قادر كل المقدرة على إصلاح وتنظيم الشرطة وإدارتها، وذكر أن هناك صفات يجب أن تتوفر في الشرطي الذي تقع عليه مسؤولية إقرار الأمن في البلاد، وعليه حبذ النائب أن يكون راتبه جيداً لكي لا يحتاج إلى الأموال، كما دعا إلى إصلاح الملاك الخاص بالشرطة[٣].

ودافع نائب الحلة عبد الهادي الظاهر في الجلسة الخامسة والأربعين بتاريخ ١٠ آيار ١٩٤٢ عن المادة الحادية عشر من القانون الذي أجاز معالجة رئيس الدائرة وضباط الشرطة خارج العراق على نفقة الحكومة شرط أن يكون المرض ناجماً عن قيامه بواجبه الرسمي، وإذا تعذر معالجته في مستشفيات البلاد وبقرار هيئة طبية رسمية وأن يصدر ذلك بقرار من مجلس الوزراء، وأضاف انتقد النائب توفيق السويدي هذه المادة، لأنها تكلف الخزينة كثيراً، وقال النائب إن مدير الشرطة العام عليه واجبات كثيرة وخطيرة منها التفتيش العام في جميع مدن العراق، وأن يشرف بنفسه على جميع الحوادث التي تقع في البلاد، فمهمته كمهمة القادة العسكريين الذين يحملون السلاح، وأضاف ما ذكره النائب السويدي حول أصل المبدأ صحيح أم غير صحيح، فذاك يحدث ضرراً[٤].

وكان وزير الداخلية (صالح جبر) أكد ضرورة توسيع جهاز الشرطة وتطويره وزيادة رواتبهم، وذكر أن هناك فكرة تأسيس كلية الشرطة على غرار كلية القانون للحفاظ على الأمن، كما تبين نسبة الزيادة في رواتبهم، وأن لائحة قانون تعديل قانون الشرطة قد أعدت من قبل مجلس الوزراء في ٦ آيار ١٩٤٢ لدعمه، ولهذا شاطر ما فرضه نواب الحلة ونواب آخرون في المجلس بشأن هذه المسائل، كما أيدهم بشأن ضرورة معالجة الضباط والشرطة في الخارج على حساب الدولة إذا ما تعرضوا إلى الإصابة أو الخطر، إذ لا بد من إنصافهم وهم يعرضون أنفسهم لخدمة البلاد[٥].

كذلك أشار منهاج وزارة نوري السعيد السادسة (تشرين الأول ١٩٤١-٤ تشرين الأول ١٩٤٢)، على الاهتمام بالشرطة وكذلك الجيش، وتعزيزه وتقويته، إذ صرفت الأموال الكثيرة على الشرطة، وازداد أفرادها للحفاظ على الأمن[٦].

وفي عهد وزارة مزاحم الباجة جي (٢٦ حزيران ١٩٤٨-٦ كانون الثاني ١٩٤٩) تم تعديل قانون التقاعد العسكري ليشمل الضباط ونواب الضباط وضباط الصف والجنود المقطوعة علاقتهم بالجيش والملتحقين بقوات المجاهدين لإنقاذ فلسطين بقانون التقاعد شبيهاً بما يتناوله أمثالهم في خدمة الجيش العراقي[٧].

كما أصدرت وزارة نوري السعيد الثانية عشر (٣ آب ١٩٥٤-١٧ كانون الأول ١٩٥٥) قانون الخدمة العسكرية الذي حفل بامتيازات عديدة للضباط والمخصصات، وأصدرت قانون تقاعد جديد متعلق بهم ضمن لهم العيش الجيد والاطمئنان إلى مستقبلهم. كما عملت الوزارة أيضاً إلى تحسين حالة الجنود والضباط المادية والمعنوية، وتوفير العديد من مستلزماتهم المدنية والعسكرية[٨].

وعند مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية المرسوم رقم (٤) لسنة ١٩٥٠، ذكر نائب الحلة عبد المحسن الجريان أن هذا المرسوم جاء متمماً لقانون خدمة الشرطة وانضباطها، وإذا ارتأت الحكومة أن تفصل قوة السيارة[٩] من الشرطة العامة وتربطها بوزارة الداخلية، فظهر أن ثلاثين درجة من درجات الشرطة من الأسباب الوجيهة التي تستوجب إصدار هذا المرسوم في عطلة المجلس، لاسيما وأن هذه القضية تخص الأمن العام، لأن الشرطة هي المسؤولة عن حفظ الأمن والطمأنينة، وقد احتاجت إلى إضافة هذه المبالغ، ولهذا رأى النائب أن هذا العمل فيه وجاهة وليس فيه أيَّة مخالفة. اما الحقوقيين فلهم رأيهم، هل ينطبق على الدستور أم لا؟ وبهذه المناسبة سأل النائب أيضاً حول مصير الشرطة المفصولين في الوزارة السابقة السويدية الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠-١٥ أيلول ١٩٥٠)، قد دعت إلى أن تعيد النظر في أمرهم الذين يعتقدون أنهم مظلومون، أما رأي الوزارة الحاضرة فما هو بعد أن شكلت لجنة خاصة[١٠].

أما بشأن قانون مكافحة المبادئ الهدامة أو قانون الطوارئ، فإن المجيء بالقوانين من قبل الحكومة إلى المجلس هو من مقتضيات الحكم، ولهذا عليها إدارة حكم البلاد بالقوانين، وأن التخوف من هذا القانون ليس في محله في هذا الوقت، لشؤون الفرد العراقي، ولهذا لفت النائب نظر رئيس الوزراء إلى ضرورة تشريع القوانين التي تهتم بإدارة شؤون المواطن، وأن تكون جزء من مكافحة الأمور الخطرة في البلاد ويجب أن

يؤيد التشريع عمل مادي إيجابي يقنع الفرد العراقي أن هناك حكومة "تحنو عليه وهناك قوة تعطف عليه حتى يستطيع أن يكافح المبادئ الهدامة بنفسه ومع نفسه[١١].

جدير بالذكر أن وزارة صالح جبر قد أشارت في منهاجها إلى ضرورة مكافحة المبادئ الهدامة والدعايات الضارة والحيلولة دون تسريبها إلى أبناء الشعب[١٢].

أما بشأن الحراسة الليلية، فقد كرر النائب نفسه نفس السؤال على وزير الداخلية في جلسة أخرى، واستفسر نائب الحلة عبد الهادي صالح مهدي بسؤاله وزير الداخلية سعيد القزاز حول الحراس الليليين وطريقة عملهم، فهل تنوي وزارة الداخلية بعد ارتباط الحراس الليليين بمديرية الشرطة العامة أن تستمر في طريقة الالتزام كالسابق لتأمين دفع قيمة الأموال المسروقة عند عدم العثور على المجرم[١٣]. فأجاب وزير الداخلية سعيد قزاز أن قوات الشرطة هي المسؤولة عن الأمن عن الألوية بواسطة الدوريات، وأن الحراس ما هم إلا قوة ملحقة تقوم بمساعدة الشرطة في هذا الواجب فوضع الحراسة بطريقة الالتزام يتعارض مع وجوب حصر المسؤولية بقوات الشرطة، فضلاً عن أنها أصبحت طريقة قديمة لا تتلاءم مع روح العصر، لاسيما بعد أن أثبتت الإحصائيات أن جرائم السرقات في لواء الحلة قد قلت منذ قيام هذه الطريقة الحديثة في الحراسة، إذ أصبحت سنة ١٩٥٣ (١٢٥) جريمة، وفي عام ١٩٥٤ (١٠٠) جريمة[١٤].

جدير بالذكر أنه تم في ٢٢ نيسان ١٩٥٣ إقرار لائحة إلغاء رسم الحراس الليليين سنة ١٩٢٤، وبالنظر إلى أن استيفاء رسم الحراس الليليين لا يأتلف لما هو منوط بالحكومة من واجب المحافظة على الأمن وإحلال الطمأنينة للناس، فقوبلت اللائحة بالاستحسان كون أن الرسوم كانت ترهق كاهل الناس[١٥].

وبشأن السجون، طالب نائب الحلة سلمان البراك في الجلسة الثامنة والعشرين في ١١ آذار ١٩٤١ بأن يعطى السجين بعض المستحقات المالية المخصصة له لقاء عمله في السجن ويحفظ له النصف الآخر بعد خروجه من السجن ليجد لديه مبلغاً من المال ليعيش عليه[١٦]. جدير بالذكر أن هناك العديد من المعامل التي كانت تابعة للسجون يعمل بها السجناء ويعطى لهم أجوراً توفر لهم عند خروجهم من السجن وليتمكنوا بها من فتح محلاتهم بعد خروجهم من السجون، ومن هذه المعامل معمل النسيج والحياكة ومعمل الكمبار ومعمل الستار ومعمل النجارة ومعمل الصباغة ومعمل الاحذية ومعمل الملابس والجواريب والبطانيات ومعامل الحدادة والخياطة ومعامل تجليد الكتب[١٧].

وحسب تعبير المؤرخ الدبلوماسي البريطاني لونكريك أن السجون في العراق في العهد الملكي قد أخذت بالتطور وتدار حسب الأسس العصرية[١٨].

المحور الثاني

موقف نواب لواء الحلة من الشؤون الإدارية المتعلقة بالموظفين والمتقاعدين

حرص نواب الحلة أن يكون الموظف العراقي كفؤ ونزيه ويتمتع بالأمان وأن يؤدي ما عليه من واجبات، وبنفس الوقت أن تضمن الدولة جميع حقوقه لأنه هو المسؤول عن أداء المهام الإدارية للدولة وتمشيتها بشكل منظم، وعند عرض لائحة قانون تعديل قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦ في عام ١٩٣٩ في الجلسة الرابعة والعشرين في ٨ تشرين الأول ١٩٣٩، أكد نائب الحلة محمد باقر الحلي ضرورة محاسبة الموظف المقصر في واجبه، فإذا أساء استعمال وظيفته يكون رئيسه مضطراً إلى إحالته إلى لجنة الانضباط وقد تكون النتيجة تبرأته واستحقاق رواتبه كاملة وهو لم يقم بواجبه، لهذا حبذ النائب الموافقة على هذه اللائحة التي أعطت إلى رئيس الدائرة إذا وجد أن رؤساء اللجان الانضباطية لم يقوموا بعملهم تجاه الموظفين، يضطر إلى أن يتولى المهمة بنفسه وهذه إجراءات كفيلة لفصل الموظف المسيء، وقد شارك نائب الحلة الآخر سلمان البراك زميله بأن تكون السلطة في مثل تلك الحالات بيد الوزير فقط، لأنه كبار موظفي الدولة المقصود بهم أربعة عشر متصرفاً فضلاً عن المدراء العاملين في كل لواء ورؤساء الدوائر وغيرهم[١٩].

وعند مناقشة لائحة قانون ذيل قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ١١ لسنة ١٩٤٢، أولى نائب الحلة عبود الهيمص عناية خاصة بالموظفين في وسط الأزمة الاقتصادية والظروف المعاشية الصعبة التي يمر بها البلد وانعكاسها على الموظفين وارتفاع أسعار الحاجيات إلى خمسة أضعافها ولأنهم هم الذين يعملون على تنفيذ قوانين الدولة وأنظمتها، لهذا يجب الالتفات إلى حالتهم، مؤكداً في نفس الوقت أن يقوموا بالواجبات الملقاة على عاتقهم بشكل جيد وأن (لا يتاجروا ولا يزرعوا، فهم يعيشون على هذا الراتب)، لهذا حث الحكومة على تنفيذ هذه اللائحة لتحسين أحوالهم المعاشية[٢٠].

كما أصدر نوري السعيد في وزارته السادسة (٩ تشرين الأول ١٩٤١-٤ تشرين الأول ١٩٤٢) قانون تنظيم الحياة الاقتصادية ليمنع التلاعب بالأسعار والاحتكار ومنع تصدر بعض السلع أو تقييدها بإجازة مع تحديد أسعار المواد وتعيين طريقة البيع وخول القانون الحكومة وضع اليد على المواد والبضائع والقيام بخزنها وبيعها بأسعار معينة

وخول الحكومة وضع يدها على المخابز والمطاحن والأفران وتشغيلها على نفقة الحكومة وإلزام الحكومة التعويض عن كل ما تقرر الاستيلاء عليه[٢١].

جدير بالذكر أن وزارة نوري السعيد السادسة قد شرعت هذا القانون في آذار ١٩٤٢ هادفة فيه إلى تغيير في سياسة التموين وفي إدارته لغرض معالجة الأوضاع الاقتصادية، وقد تضمن القانون تخويل الحكومة صلاحيات واسعة في منع تصدير المواد وتنظيم الاستيراد وتحديد الأسعار ووضع اليد على السلع ومنحها صلاحية تنظيم الصناعات التي لها علاقة بالتموين، وكذلك تأليف لجنة التمويل العليا من مجموعة من الموظفين الكبار، كما خول القانون وزير الداخلية تأليف لجان فرعية في الألوية والأقضية برئاسة المتصرفين والقائممقامين[٢٢]، وأصدرت هذه اللجنة مجموعة بيانات أكدت فيها على بيع السكر بالبطاقات وتقييد تصدير المواد المحلية والمستوردة بإجازة خاصة وتقييد الاتجار بالحنطة والشعير برخص خاصة ووضع اليد على الموجود منه وبيعه بأسعار مقررة ووضع اليد على بعض معامل النسيج في البلاد لأجل تحديد أسعارها وكيفية التصرف بها، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة قامت خلال تلك المدة بتموين موظفيها من البضائع والمنتوجات الرئيسة كالسكر والشاي والصابون والأقمشة في محاولة منها لمعالجة مشكلة التموين[٢٣].

جدير بالذكر بأن مجلس النواب ناقش مسألة ارتفاع أسعار السلع والمواد في الوقت الذي تردى في أوضاع صغار الموظفين، لهذا أشار النواب إلى الاهتمام في حالة الموظفين الذين تعتمد معيشتهم وعوائلم على الراتب فقط، مؤكدين أن أجور غلاء المعيشة الي منحت لهم هي ضئيلة ولا تسد شيء بسيط من مصاريفهم[٢٤].

كما طالب نائب الحلة سلمان البراك من بعض النواب أثناء مناقشة بعض قضايا التموين في الجلسة الثالثة في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٣ بأنهم إذا كانت لديهم أدلة عن تلاعب بعض الموظفين بأسعار البضائع فليقدموا ضدهم الشكاوى الرسمية لمحاسبتهم[٢٥].

وقد أشارت الصحافة العراقية مثل جريدة الرأي العام، إذ انتقدت شدة ظاهرة تفشي روح الفردية بين موظفي الحكومة وسيادتها على أعمالهم، فأصبح العديد منهم يستغلون وظائفهم ومناصبهم لتحقيق منافع خاصة، وأشارت أيضاً إلى تلاعب بعضهم بقضايا التموين لأجل الحصول على أموال كبيرة لهم أيضاً، ولهذا طالبت الصحيفة بإنشاء محكمة خاصة لهؤلاء الموظفين الذين استغلوا أثناء الحرب وظائفهم ومحاكمتهم[٢٦].

ونظـراً لانتشـار الفسـاد الإداري بعـد الاحـتلال البريطـاني الثـاني للعـراق فـي سـنة ١٩٤١ وانتشـار الرشـوة بـين المـوظفين، فـأثر علـى سـمعة الـدوائر الحكوميـة فـي أعـين المـواطنين، ولأجـل القضـاء علـى هـذا الأمـر عملـت الحكومـة العراقيـة علـى تطهيـر الـدوائر مـن هـؤلاء المـوظفين الفاسـدين ومعـاقبتهم لسـوء اسـتخدام وظـائفهم ولحصـولهم علـى أمـوال لا تتناسـب مـع مـدخولاتهم، وقـد تقـدمت وزارة حمـدي الباجـة جـي الثانيـة (٢٩ آب ١٩٤٤-٣٠ كـانون الثـاني ١٩٤٦) إلـى مجلـس النـواب بلائحـة قـانون الإثـراء غيـر المشـروع عـام ١٩٤٥، وقـد أحيلـت اللائحـة إلـى لجـان خاصـة للنظـر فيـه، وقـد طالـب بعـض أعضـاء اللجنـة ومـنهم عبـد الكـريم الأزري أن تشـمل الـوزراء والمـوظفين وأن تعـين لجنـة مـن مجلـس الأمـة ولـيس مـن مجلـس الـوزراء للنظـر فـي هـذا الأمـر، وقـد أحيلـت اللائحـة إلـى مجلـس النـواب لعـام ١٩٤٥ ولكنهـا سـحبت لتـدقيقها مـن جديـد ولكنهـا لـم ترفـع بعـدها لمجلـس النـواب[٢٧]، والذي لم تحظ بموافقته[٢٨].

وقـد انتقـد النـواب وزارة حمـدي الباجـة جـي الثانيـة ومنهاجهـا بشـأن عـدم انجازهـا الخطـوات اللازمـة لتطهيـر الإدارة مـن المـوظفين المرتشـين التـي اتسـعت بشـكل واضـح وأصـبح دفـع الرشـوة لتمشـية الأشـغال مقـدماً علـى دفـع الضـريبة، لهـذا تحتـاج الـوزارة إلـى الحـد والحـزم والتنظـيم للقضـاء علـى هـذه الظـاهرة للسـيطرة علـى إدارة المؤسسـات الحكوميـة وإن كانـت قد أقصت البعض منهم[٢٩].

وشـخص نائـب الحلـة جعفـر حمنـدي فـي الجلسـة الخامسـة والعشـرين بتـاريخ ١٧ آيـار ١٩٤٤ أسـباب ضـعف الإدارة وتـدنيها فـي الـبلاد، وذكـر أن هنـاك معـايير كانـت تؤخـذ بنظـر الاعتبـار عنـد اختيـار المـوظفين عنـد تأسـيس الدولـة العراقيـة، أمـا فـي الوقـت الحـالي (١٩٤٤) فقـد أصـبحت المحسـوبية والمنسـوبية ودرجـة القرابـة وغيرهـا تلعـب دورهـا فـي تعيـين المـوظفين، فكانـت نتيجـة طبيعيـة أن تـؤدي إلـى ضـعف الإدارة وضـعف أداء بعـض المـوظفين، وأضـاف أن هنالـك عامـل آخـر أثـر علـى ضـعف الإدارة وهـي المركزيـة الزائـدة ضـارباً مـثلاً علـى ذلـك إدخـال الـوزير الصـلاحيات الصـغيرة ضـمن واجباتـه التـي كـان مـن المفـروض تركهـا للمـوظفين المسـؤولين الأقـل منصـباً منـه، وقـد لا يكـون قصـده الهيمنـة أو السـيطرة، ولكـن قـد يكـون تدخلـه لعوامـل سياسـية أو عوامـل الجـاه والنفـوذ.. ولهـذا ضـعفت المسـؤولية، وعليـه طالـب النائـب الحكومـة بإصـلاح هـذه الأمـور، وأن تنظـر مـن جديـد بـدائرة التفتـيش والمراقبـة التـي كانـت تختـار لهـا مـوظفين ذوي كفـاءة عاليـة عكـس مـا عليـه الوضع الآن[٣٠].

وأثنى نائب الحلة أحمد زكي الخياط على إعادة النظر في قانون انضباط موظفي الدولة وعده بادرة حسنة مؤكداً على أن يؤكد القانون على نقطتين أساسيتين هما أن يعطى الموظف جميع حقوقه بدون نقصان، وأن يحاسب عن أداء واجبه(٣١).

وشاطر نائب الحلة عبد الوهاب مرجان في الجلسة الثامنة عشر بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٧ النواب بشأن التنظيم في دوائر الدولة وزيادة أعداد الموظفين وكما كانت الحكومة ساعية إلى إصلاح الجهاز الإداري فعليها بهذه الخطوة، وكذلك إخراج الموظفين المرتشين والمختلسين وأن تحذف الوظائف الزائدة(٣٢).

وحبذ نائب الحلة سلمان البراك بلائحة رسوم ذيل قانون خدمة الضباط في الجيش لسنة ١٩٤١ في الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤١ الاستفادة من الموظفين ذوي الكفاءة بغض النظر عن كبر سنهم، وبما أن المرسوم المناقش يتعرض لتمديد مدة توظيف حكام التمييز لهذا الهدف (الاستفادة من كفاءتهم وطول خبرتهم)(٣٣).

وبمناسبة مناقشة منهاج وزارة صالح جبر (٢٩ آذار ١٩٤٧-٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) في الجلسة العاشرة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٧، أشار نائب الحلة أحمد زكي الخياط إلى فقدان الشعور بالواجب لدى بعض الموظفين في دوائر الدولة ومدى تفشي الأمية في بعض من رؤساء الدوائر في الوقت الذي كان يجب أن تتصرف جهود الموظفين نحو الإخلاص في الواجب(٣٤).

فكان منهاج وزارة صالح جبر بشأن الموظفين إصلاح الجهاز الحكومي بما يكفل ضمان العدل في المجتمع والاستقرار والطمأنينة عند الموظفين ليكونوا أداة صالح للخدمة، كذلك إعادة النظر في قوانين الخدمة المدنية والملاك وانضباط موظفي الدولة والتقاعد المدني وتعديلها وكذلك العمل على إعادة النظر في الضرائب والرسوم وجعلها تتناسب مع حاجة البلاد وأوضاعها الاقتصادية لأجل مواجهة أي مشاكل أو أزمات اقتصادية(٣٥).

وأوضح نائب الحلة عبد الهادي الظاهر أثناء مناقشة لائحة قانون الخدمة العامة المدنية لسنة ١٩٣٩، في الجلسة الثالثة بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، المادة الخامسة والثلاثين في حصر قضايا الخلاف بين الموظف والحكومة بدوائر الدولة الحكومية الصرفة ولم تعط المحاكم حق التدخل في المنازعات بينهما(٣٦).

وأكد نائب الحلة عبد الهادي الظاهر في الجلسة السادسة والثلاثين بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤١ أن للوزير صفتان سياسية وإدارية، فالصفة السياسية هي لإدارة الشؤون

السياسية للدولة وهي غير مسؤول كما أن النواب غير مسؤولين إلا إذا كانت هناك خيانة عظمى أو ما شابهها، أما الصفة الإدارية فالوزراء ورؤساء الدوائر وهم مسؤولون عن تصرفاتهم فإذا ما ارتشى الوزير أو اختلس أو سبب ضياع أموال الدولة، فيعاقب لذلك لهذا فهم مسؤولون بصفتهم رؤساء دوائر[٣٧]، وقد شاطره زميله محمد باقر الحلي وذكر "أن الإنسان إذا لم يخش عقاباً ويأمل ثواباً فهو بنفسه شرير ولا تكفيه الأمور المعنوية لردعه حتى الشرائع السماوية لم تكتفِ بالعقاب المعنوي وجاءت وفيها الجنة والنار وفيها العقوبات المادية والمعنوية" ولهذا أيد نائب الحلة اللائحة القانونية التي توجب العقاب للوزير إذا أساء للواجب أو سبب خسائر للدولة وأن قانون العقوبات وضح ذلك الغرض[٣٨].

اهتم نواب الحلة في آرائهم التي طرحوها في مجلس النواب العراقي بشريحة الموظفين المتقاعدين الذين أفنوا عمرهم في خدمة هذا البلد، ولاسيما فيما يتعلق بزيادة رواتبهم التقاعدية أو شمولهم بالقروض المالية أو غيرها من الحقوق لأنهم يستحقونها.

وقد سأل نائب الحلة عبد المنعم الرشيد رئيس الوزراء صالح جبر حول هل في نية الوزارة إعطاء المتقاعدين من رجال الشرطة والجيش والموظفين قطع أراضي بعد انتهاء خدماتهم، وهل تقدم لائحة بهذا الشأن[٣٩].

وعندما كان نائب الحلة عبد الوهاب مرجان وزيراً للمالية في الوزارة السعيدية الحادية عشرة (١٥ أيلول ١٩٥٠-١٠ تموز ١٩٥٢) دافع عن العديد من موظفي الدولة وكانت جهوده واضحة في مناقشات مع اللجنة الاقتصادية في إصدار مجموعة من القوانين ومنها لائحة قانون يشمل الموظفين والمتقاعدين بهذه الامتيازات[٤٠].

ودافع نائب الحلة عبد الهادي الصالح في الجلسة السابعة والثلاثين بتاريخ ١٩ آيار ١٩٥٥ عن الضباط المتقاعدين وضم صوته إلى صوت النواب الذين طالبوا بالترفيه عن الضباط المتقاعدين الذين خدموا الجيش العراقي بكل ما عندهم من جهد وبروح عالية من الشجاعة والإقدام، لهذا رجا وزير المالية أيضاً أن يضم أو يشمل مجموعة من الضباط المتقاعدين بهذه اللائحة (لائحة قانون التقاعد العسكري) الذين هم قسمان الأول كانوا قد تقاعدوا لأسباب صحية وقسم آخر وعددهم حوالي (١٣) ضابطاً أحيلوا على التقاعد ولم يتمموا الخدمة التي تؤهلهم للتقاعد بالمكافأة الواردة في القانون[٤١].

أيد نائب الحلة عبد المحسن الجريان في الجلسة السادسة بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٥٤ أثناء مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية في المرسوم رقم (٢) لسنة ١٩٥٤

الصادر بتعديل قانون مخصصات غلاء المعيشة للمتقاعدين رقم (١٠) لسنة ١٩٤٨ بقاء هذا المرسوم مرسوماً ولا حاجة إلى إعادته إلى اللجنة المالية وتشريعه كقانون طالما أن المجلس لم يعترض عليه عند دفع المبالغ للمتقاعدين للترفيه عنهم لاسيما وأنها قد صرفت[٤٢].

وفي التفاتة جميلة من بعض النواب ومنهم نائب الحلة سلمان البراك في الجلسة العاشرة في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٢ تقدموا بتقرير إلى رئيس الوزراء نوري السعيد طالبين منه وبحسب المادة (٢٩) من النظام الداخلي تخصيص راتب دائمي لعائلة المرحوم إبراهيم حلمي العمر، نظراً للخدمات الكبيرة والتي أفنى فيها حياته لخدمة بلده بفكره وقلمه، وذلك لأنه ترك عائلته بدون راتب أو مورد معاشي يعينهم على المعيشة[٤٣].

كما طالب النائب نفسه في الجلسة الحادية عشر في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢ بعدم قبول استقالة نائب الموصل (حازم شمدين) لكونه من خيرة الرجال وأضاف إن قبول استقالته خسارة للمجلس، وقد شاطره بذلك نائب الحلة الآخر صادق حبة وطالبا بمنحه إجازة رسمية نظراً لازدحام الطرق والمواصلات في الموصل بدلاً عن قبول استقالته، وقد رفض المجلس بالفعل استقالته[٤٤].

وجدير بالذكر أن الجانب الإداري تطور بشكل واضح للعيان وملموس وبالتدريج في العراق خلال العهد الملكي، ولاسيما في العقد الخامس من القرن العشرين لازدهار البلاد، ولاسيما بعد تكوين مجلس الإعمار عام ١٩٥٠ وعقد اتفاقية مناصفة الأرباح (للنفط) بين العراق والشركات النفطية العالمية (١٩٥٢) وأثرها الواضح في تطور البلاد، لهذا راحت الحكومة العراقية ساعية إلى الاعتناء بجميع الموظفين الإداريين (المدنيين منهم والعسكريين) أو حتى المتقاعدين وتحسين أمورهم المادية، وإعطائهم الرواتب المالية المناسبة والتي تتلاءم مع ما بذلوه من جهود كبيرة واستثنائية في وظائفهم وما افنوه من حياتهم خدمةً للبلاد.

صرح رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي في أوقات متعددة أثناء وزارتاه (١٧ أيلول ١٩٥٣-٢٩ نيسان ١٩٥٤) أنه عازم على تطهير جهاز الدولة من الموظفين المرتشين والفاسدين والذين لم يكونوا على قدر المسؤولية في وظائفهم الإدارية، ولأجل إحلال الموظفين الصالحين والجديدين بالوظائف الإدارية محلهم، كذلك أضاف بأن وزارته عازمة على معالجة أمور الموظفين بزيادة رواتبهم وتوحيد خدماتهم وترقية أوضاعهم، وقد وضعت وزارتاه الأولى والثانية مشاريع القوانين الخاصة بهذا الجانب، ولكنهما

اصطدمتا بأمور عديدة حالت دون وضعها موضع التنفيذ منها أن العديد من هؤلاء الموظفين كانوا محسوبين على الوصي عبد الإله ونوري السعيد ومن الصعوبة استبدالهم. وأضاف المؤرخ الحسيني أن نوري السعيد استفاد من الجهود التي بذلها وزراء المالية السابقون في هذا الجانب في إعداد قواعد الترفيه عن موظفي الدولة، فأصدر قانون الخدمة المدنية رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٦ أثناء وزارته فضاعف الرواتب وكسب ثقة الموظفين وعطفهم[٤٥].

وكان من منهاج وخطط وزارة نوري السعيد الثانية عشر (٣ آب ١٩٥٤-١٧ كانون الأول ١٩٥٥) الإصلاحية هي تطهير الجهاز الحكومي من الموظفين العاجزين والمرتشين على أن يتم ذلك دون تمييز بسبب الصداقة أو القرابة[٤٦].

حفلت وزارة نوري السعيد الثانية عشر أيضاً بإنجازات عديدة بشأن الوضع الإداري للبلاد، ولاسيما المتعلقة منها بالعديد من فئات الموظفين العراقيين المدنيين والعسكريين أو المتقاعدين، فكان بحق واحداً من إنجازاتها المهمة والتي تحسب لها في هذا الجانب وجهود وزير المالية ضياء جعفر[٤٧]، ومنها إصرارها على تشريع قانون الخدمة الموحدة ١٩٥٥، والذي هدفت منه إلى إيجاد نوع من المساواة في توزيع الرواتب حسب الكفاءة والشهادة، وعملت على تأسيس دائرة حكومية مركزية تتولى مهام تعيين وترفيع وتصنيف الموظفين كل حسب اختصاصه[٤٨].

وشكلت الوزارة لجنة خاصة لهذا الأمر برئاسة وزير المالية ضياء جعفر ولتوحيد قوانين الخدمة المدنية في قانون واحد وبعد دراسة استمرت ثلاثة أشهر تم تقديم القانون إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ آذار ١٩٥٥ للمصادقة عليه، وتم ترفيع الموظفين بموجبه وتشكيل مديرية ديوان الموظفين تأخذ على عاتقها هذه الأمور، والذي يعمل على رفع مستوى الخدمة المدنية في البلاد[٤٩]. وعمل القانون على رفع رواتب الموظفين كما قبل مبدأ العلاوات السنوية وأقام قانون الأصول لمراقبة الموظفين وإقامة دورات تدريبية لهم لزيادة كفاءتهم وشمل القانون كافة الخدمات الاختصاصية كالتعليم والأطباء والمهندسين والزراعيين والموظفين، كما عزز هذا القانون صدور قوانين من قانون الملاك لينسجم مع القواعد الجديدة وقانون لخدمة الضباط والسلك الخارجي والخدمة القضائية والشرطة ليستفيد هؤلاء جميعاً من الامتيازات التي تضمنها قانون الخدمة المدنية الموحد[٥٠]،كما أوكل هذا القانون إلى لجنة خاصة من كبار موظفي وحكام الدولة محاسبة الموظفين الذين يثبت سوء سلوكهم وإقصائهم من الوظيفة[٥١]، ونفذت الوزارات هذا القانون[٥٢]،

وقد كان لنشر هذا القانون وإقراره بادرة طيبة للموظفين عامة لما له من أثر طيب في نفوسهم في زيادة رواتبهم من جهة وتحفيزهم أكثر على أداء الواجب من جهة أخرى.

كما اهتمت الوزارة السعيدية الثانية عشر بطبقة المتقاعدين، إذ عملت على إجراء التعديل الثامن لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ عام ١٩٥٥ والذي تم إحالة المتقاعد بعد بلوغه ٦٣ عاماً كما زيد راتبه التقاعدي بنسبة ٦.٢٥%[٥٣]، وشرعت الوزارة بالتعديل السابع لقانون التقاعد العسكري رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٥، الذي أتاح للضباط والجنود حق التقاعد بعد ٢٠ عاماً من الخدمة وحدد الراتب التقاعدي وفق التعديل بـ ٧٥% من أعلى راتب تتقاضاه خلال السنة الأخيرة من خدمته[٥٤].

جدير بالذكر أن بعض الوزارات العراقية قد اهتمت بالموظفين والمتقاعدين في البلاد وصرفت إليهم راتب لمدة شهر واحد لمواجهة الأزمات الاقتصادية في البلاد وتجاوز آثارها شديدة الوطأة على الموظفين والمتقاعدين لتجاوز تلك الأزمات فكانت بادرة وطنية من هذه الحكومات ومنها على سبيل المثال، رفع وزارة طه الهاشمي (٣١ كانون الثاني-١ نيسان ١٩٤١) التخفيض لرواتب الموظفين والتي كان قدرها ٥% التي فرضت عام ١٩٣١[٥٥]، ووزارة توفيق السويدي الثانية (٢٣ شباط-٣٠ آيار ١٩٤٦)[٥٦]، ووزارة أرشد العمري الأولى (١ حزيران-١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦)[٥٧]، وكذلك وزارة صالح جبر (٢٩ آذار ١٩٤٧-٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) منجهم نصف راتب[٥٨]، وكذلك وزارة نوري السعيد الثانية عشر بمناسبة انتهاء معاهدة عام ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا، فكان موضع ترحاب نواب مجلس النواب وموظفي ومتقاعدي الدولة[٥٩].

إن عملية التطور والازدهار الاقتصادي الذي شهده العراق إبان العقد الخامس من القرن العشرين ومنه انصباب جهود الحكومة العراقية على تطور المجال الإداري، إذ كانت تعمل على خلق طبقة جديدة من الفنيين والإداريين الذين ارتفعت منزلتهم الاجتماعية إثر قيامهم بوظائفهم وعملهم في البلاد، إذ تمكنوا من سد النقص الواضح في حقول الإدارة والاقتصاد في البلاد، كما أصبحوا عنصراً جديداً يعمل على الاستقرار السياسي والاصلاح الاجتماعي فيه[٦٠]، وأصبح هؤلاء الموظفين على تماس تام في أمور البلاد المهمة، عقب ارتفاع أعداهم بمرور الزمن[٦١] من (١١.٠٠٠) ألف موظف قبل عام ١٩٣٩، إلى (٢٠.٠٠٠) ألف عام ١٩٥٠، ثم إلى (١١٦.٠٠٠) ألف عام

١٩٥٦، وهكذا أصبح لديهم القدرة في التغيير في البناء الاجتماعي للبلاد[٦٢]، وبهذا أصبح لديهم القدرة الكامنة في تحريك المجتمع، وإحداث الإصلاحات المطلوبة له، لما لهم من تأثير فاعل في معظم مؤسسات ودوائر الدولة المدنية والعسكرية، وبهذا أصبحت محطة اهتمام الدولة وعنايتها الملحة لأن المستقبل قائم على تطور هذه الطبقة.

ولهذا يجب إعداد جيل من ذوي الأخلاق الصالحة يتولى أعباء الحكم والمسؤولية وعلى الرغم من نجاح الدولة في سياسة توظيف الموظفين المثقفين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٨، ولكن هذه السياسة تحتاج أيضاً إلى سياسة التوجيه لهم بشكل منتظم من خلال تمكينهم من الاضطلاع بمختلف المهام، وتمكينهم من تبوء المناصب الكبرى وممارسة المسؤوليات المتعددة وتشجيعهم نحو هذه الأمور لدعمهم في نجاح مهامهم، كون أن هذه السياسة هي جزء من أركان السياسة الوطنية القومية التي لا غنى عنها لأي جهة سياسية كانت عن اتخاذها قواعد ثابتة لمنهاجها مستهدفة خدمة البلاد وتحسين شؤونها[٦٣].

الخاتمة

-عالج نواب الحلة الجوانب الإدارية التي هي بحاجة إلى الإصلاح وتلافي النقص فيها، ومنها معالجة ضعف التفتيش الإداري في مؤسسات ودوائر الدولة وتطوير قانون انضباط موظفي الدولة أو الاهتمام بقانون الخدمة العامة وغيرها من الأمور الإدارية كونها بادرة طيبة للإصلاح الوظيفي والآخذ به نحو الارتقاء.

-أعطى نواب لواء الحلة الأهمية البالغة إلى مناقشة الجانب الإداري المتعلق بالجانب الأمني والعسكري في البلاد، لأجل إصلاحه وتطويره والأخذ به إلى التقدم، إذ دعوا إلى مناقشة القوانين المتعلقة بهذا الجانب ومنها إعطاء الأهمية إلى الملاك الخاص بالشرطة وتنظيمه وإعطاء حقوقه كاملاً سواء بمعالجته الطبية أو زيادة مرتباتهم الشهرية وكذلك تحديث نظمهم الأمنية والتدريبية.. وغيرها، ونظراً للجهود الكبيرة التي تبذلها هذه الفئة في الحفاظ على أمن البلاد واستقراره وتوفير الطمأنينة للمواطن، فضلاً عن اهتمام نواب لواء الحلة في معالجة ومكافحة المبادئ الهدامة والدعايات المضرة للحيلولة دون تسربها وتأثيرها في المجتمع.

-عزز نواب الحلة آراءهم وطروحاتهم في مجلس النواب في الجانب الإداري الاهتمام بالجانب الإداري العسكري والدفاع عنه، ومنها الاهتمام بمختلف أصنافه ورتبه

العسكرية بتوفير كافة مستلزماتهم العسكرية والمدنية وكذلك زيادة مرتباتهم المالية لما لهم من دور كبير في الدفاع عن أرض البلاد من جميع الأخطار الخارجية، فضلاً عن الاهتمام بطبقة المتقاعدين العسكريين الذين قدموا للبلاد خدمات جلى لأجل تحسين مستحقاتهم المعاشية وزيادتها لأجل مواجهة ظروف الحياة وتطورها.

-دعا نواب لواء الحلة إلى ضرورة إيلاء الموظفين المدنيين الأهمية البالغة والاعتناء بهم حرصاً منهم على أن يتمتع الموظف الإداري بصفات مميزة أثناء إشغاله للوظيفة، وأن يكون كفوءاً ونزيهاً في عمله وحريصاً عليه، وأن يكون متخصصاً قدر الإمكان بتخصصه المناسب في عمله في دوائر الدولة ليكون قادراً على الإبداع فيه، ولأن تطور الأداء الوظيفي لهذه المؤسسات في الدولة يقع على عاتقه قبل كل شيء، وقد جاء هذا من خلال آرائهم البرلمانية ولاسيما فيما يتعلق بتعديل قانون انضباط موظفي الدولة والقضاء على ظاهرة تفشي الرشوة أو إقصاء الموظفين المقصرين في أعمالهم الإدارية أو المحسوبين على كبار المسؤولين الكبار في إدارة الدولة، وأن تكون العدالة والكفاءة المقياس الصحيح في تعيين الموظفين في الوظائف الحكومية.

-حرص نواب الحلة كل الحرص في آرائهم البرلمانية على توفير سبل العيش الرغيد والمناسب للموظفين من خلال سعيهم لدى الدولة في زيادة مخصصاتهم المالية خلال الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد ومنها أزمة الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها أو توفير المواد الغذائية والسلع المهمة لهم بأسعار مناسبة بهدف إبعادهم عن الإخلال بواجبهم الإداري أو مواجهة مغريات الارتشاء بشرط أن يقوم الموظف بواجبه الإداري بكل إخلاص وتفان، كذلك شمولهم بامتيازات أخرى كالقروض المالية أو الأراضي السكنية كونهم أفنوا عمرهم في خدمة الدولة.

-أكد نواب لواء الحلة على الاستفادة من الخبرة الطويلة للموظفين الكفوئين في تطوير الجهاز الإداري للدولة وأركانها، وبذلك يكونوا قدوة للأجيال القادمة من بعدهم من الموظفين الذين بدأ يصعد أفقهم بعد الحرب العالمية الثانية ليقدموا خدماتهم وطاقاتهم المفعمة بالحيوية لبلدهم وليكونوا خير خلف لخير سلف.

-كان اهتمام نواب لواء الحلة بالجانب الإداري في البلاد نابع من حرصهم على تعزيز مشاركة هذا الجانب في تطور مؤسسات ودوائر الدولة كافة، فضلاً عن اهتمامات الحكومة العراقية بهذا الجانب في خطاب العرش أو المناهج الوزارية أو اهتمام الجهات السياسية والثقافية فيه كالأحزاب السياسية أو الصحافة.. وغيرها لأجل الارتقاء بهذا

الجانب وتلافي النواقص فيه لأن تطور الدولة بشكل كبير قائم على تطور هذا الجانب وارتقائه.

-عززت الدول اهتمامها بالموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين وأرادت الاعتماد عليهم في الجانب الإداري في البلاد، بعد مدة الانتعاش الاقتصادي منذ عام ١٩٥٠ وتوسع مؤسسات الدولة ودوائرها الرسمية، فكانت بحاجة إلى هؤلاء الموظفين لسد الوظائف المهمة في الدولة شريطة أن يكون الموظف كفوءاً وأميناً في أداء واجبه الوظيفي بإخلاص، وتأسيس دائرة حكومية مركزية تتولى مهام التعيين لهم بأصول علمية، في وقت ازداد نسبة التعليم في البلاد فألقى هذا ظلاله إيجابياً على المستوى العلمي والوظيفي للموظفين، وأصبحوا يشكلون ثقلاً سياسياً مهماً على الدولة وقدرتهم على تحريك الأحداث العامة في البلاد، لاسيما بعد ازدياد أعدادهم في دوائر الدولة وكذلك لهم الدور نفسه إلى تحقيق الاستقرار السياسي والإصلاح الاجتماعي في البلاد، وعليهم تقع أيضاً مهمة الارتقاء بالمدنية في البلاد، وتطبيق الأنظمة الحديثة والعصرية في تطوير مرافق الدولة بمجالاتها كافة، وهي مهمة ليست بالسهلة، لهذا راحت الدولة توصفهم محط عنايتهم وإنصافهم بحقوقهم كافة خدمة للدولة. ولهذه الاعتبارات وغيرها حظي الجانب الإداري في البلاد بالأهمية البالغة عند نواب لواء الحلة وما امتلكوه من خبرة إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية في شؤون الدولة كونهم ذوي مناصب اجتماعية كبيرة (رؤساء قبائل) وكذلك من أصحاب الشهادات العليا لاسيما القانون، فضلاً عن أن قسماً منهم من كان عسكرياً مرموقاً أو من شغل منهم منصب الوزارة، فكانت درايتهم وخبرتهم في هذه المجالات كبيرة وظفت أيضاً في الارتقاء بالجانب الإداري في البلاد.

الهوامش

(١) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٤٣، الجلسة الخامسة والعشرون بتاريخ ١٧ آيار ١٩٤٤، ص٣٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٣١٣.

(٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة والأربعون بتاريخ ٦ آيار ١٩٤٢، ص٥٨٠.

(٤) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة والأربعون بتاريخ ١٠ آيار ١٩٤٢، ص ص٦٠١-٦٠٢.

(٥) فاطمة صادق عباس السعيدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٣، ص ص١٠٩-١١١.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص ص٥٢-٥٣؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الأشـــــرف، ١٩٧٦، ص ص١٠٨-١٠٩.

(٧) خليل كنة، خليل كنة، العراق أمسه وغده، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٦، ص٨٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ص٢٧٠-٢٧١.

(٩) قوة السيارة: أنشأت هذه القوة عام ١٩٣١، إذ وافقت وزارة الداخلية على تأسيسها وجمعت من قوات شرطة الألوية ومركزها بغداد، إذ شكلت من ثلاث سرايا خيالة وسرية رشاشات آلية، ثم توسعت بالتدرج وفقاً لمقتضيات الأمن والحاجة المتزايدة لها، وأصبحت عام ١٩٤٣ متكونة من بضعة أفواج مشاة وكتيبة خيالة وفوج رشاش آلي ومعمل لتصليح السيارات، وزودت وحداتها برشاشات خفيفة وثقيلة ، واستمرت الجهود بمرور الوقت بتحسينها وتطويرها ورفع مستوى كفاءتها في التدريب والتنظيم والتسليح لأجل قمع الاضطرابات التي تخل بالأمن العام لتكون سنداً قوياً لقوات الشرطة المحلية. عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج٢، دار الكشاف للنشر والطبع والتوزيع، بيروت، ١٩٥٦، ص١٨٥.

وأصبحت قادرة على أداء واجباتها بشكل مذهل ومدعاة للإعجاب في جميع المدن العراقية. ستيفن هيمسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ج٢، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٨، ص٦٢٥.

إن فكرة وزارة الداخلية في جعل الحراسة منوطة بالشرطة في بداية النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين وتعيينهم حراساً وفق شروط معينة ومقابل أجور مستقلة لهم عن البلديات المسؤولة عن هذا الجانب وتعطيها بالضمان إلى الشيوخ الذين يضمنون بدورهم الحراس عن طريقها، هي خطوة جيدة باتجاه ضمان وتقدم الأمن. ضياء الدين الحيدري، الإدارة والإداريون في العراق، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٣، ص٢٦١.

(١٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠، الجلسة العاشرة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥١، ص١٣٨.

(١١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة العاشرة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص١٤٦.

(١٢) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ط٧، ص١٦٣؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، ص٤٦٠.

(١٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٤، الجلسة التاسعة عشرة بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٥، ص٣٧٨.

(١٤) المصدر نفسه، الجلسة الحادية والثلاثين بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٥٥، ص٦٤٣.

(١٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٥٢.

(١٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٠، الجلسة الثامنة عشرة بتاريخ ١١ آذار ١٩٤١، ص٣٥٩.

(١٧) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص ص١٥٢-١٥٣.

(١٨) لونكريك، المصدر السابق، ج٢، ص٦٢٦.

(١٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة الرابعة والعشرون بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٣٩، ص ص٤٦٣-٤٦٤.

(٢٠) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٤٢، الجلسة الخامسة بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٤٢، ص٤٢.

(٢١) خليل كنة، المصدر السابق، ص٧١.

(٢٢) محمد عويد محسن الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ص١١٧-١٢٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص١٢٠.

(٢٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص١٥٨.

(٢٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة الثالثة بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٤٣، ص١٢.

(٢٦) نقلاً عن: محمد عويد محسن الدليمي، المصدر السابق، ص ص١٠٥-١٠٦.

(٢٧) عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، ج١، مطبعة الأبجدية للصف التصويري، بيروت، ١٩٨٢، ص ص٢٥٠-٢٥٣؛ محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٢٧.

(٢٨) محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٢٩) نقلاً عن: ضياء الدين الحيدري، المصدر السابق، ص ص١٠٧-١٠٩، ص١٣٨.

(٣٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٤٣، الجلسة الخامسة والعشرون بتاريخ ١٧ آيار ١٩٤٤، ص٣٠٦، وينظر كذلك: فيليب ويلارد آيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ١٩٤٩، ص٣١٢.

(٣١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة العاشرة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص ص١٤٦-١٤٨.

(٣٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الثامنة والعشرون بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٧، ص٤٩٣.

(٣٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤١، الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤١، ص٥٣.

(٣٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة العاشرة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص ص١٤٦-١٤٧.

(٣٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص ص١٦٣-١٦٤؛ ضياء الدين الحيدري، المصدر السابق، ص١٤٤.

[٣٦] م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٩، الجلسة الثالثة بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص٣٨.

[٣٧] المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٠، الجلسة السادسة والثلاثون بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤١، ص٤٩٦.

[٣٨] المصدر نفسه، ص٤٩٨.

[٣٩] م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الثالثة عشرة بتاريخ ٢٦ أيلول ١٩٤٧، ص٢٠٩.

[٤٠] م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠، الجلسة التاسعة بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٥١، ص١٢٥.

[٤١] م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الجلسة الاعتيادية الأولى لسنة ١٩٥٤ بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٥٤، ص٦٩؛ خليل كنة، المصدر السابق، ص٨٧.

[٤٢] م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الجلسة الاعتيادية الأولى لسنة ١٩٥٤ بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٥٤، الجلسة السادسة بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٥٤، ص٦٩.

[٤٣] م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤١، الجلسة العاشرة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٢، ص ص٨٤-٨٥.

[٤٤] المصدر نفسه، الجلسة الحادية عشر بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢، ص١١١.

[٤٥] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص ص٩٧-٩٨.

[٤٦] جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، بغداد، ١٩٨٠، ص١٣٦.

[٤٧] مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص٢١٦.

[٤٨] خليل كنة، المصدر السابق، ص٢٧٢؛ حيدر فاروق السامرائي، ضياء جعفر ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٦، ص١٦٥.

[٤٩] كاثلين أم. لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مطبعة دار التضامن، بغداد، ١٩٦٣، ص٢٢٢؛ حيدر فاروق السامرائي، المصدر السابق، ص١٦٥.

[٥٠] خليل كنة، المصدر السابق، ص٢٧٢؛ حيدر فاروق السامرائي، المصدر السابق، ص١٦٥.

[٥١] المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث عرض زمني لأبرز الوقائع والأحداث في العراق ١٩١٤-١٩٥٨، القسم الأول، ط٢، شركة مطابع العدالة، بغداد، ٢٠١٠، ص٤٩٧؛ مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص٢٢٥.

[٥٢] خليل كنة، المصدر السابق، ص٢٧٦؛ مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص٢٢٥.

[٥٣] حيدر فاروق السامرائي، المصدر السابق، ص١٦٧.

[٥٤] المصدر نفسه، ص١٦٨.

(٥٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٥، ص٢٠٨.

(٥٦) المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المصدر السابق، القسم الأول، ص٢٩٢.

(٥٧) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص٦٩؛ حارث يوسف غنيمة، السياسي الأديب يوسف غنيمة ١٨٨٥-١٩٥٠ من أركان النهضة العلمية في العراق الحديث، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٥، ص٢٠٥.

(٥٨) المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المصدر السابق، القسم الأول، ص٢٠٤.

(٥٩) حيدر فاروق السامرائي، المصدر السابق، ص١٩٦.

(٦٠) كاثلين أم. لانكلي، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٦١) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، ج١، مكتبة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٥١.

(٦٢) سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص٢٦٠-٢٦١.

(٦٣) ضياء الدين الحيدري، المصدر السابق، ص ص١١٢-١١٣.

المصادر

أولاً: الوثائق العراقية المنشورة

١. محاضر مجلس النواب العراقي:

- الدورة الانتخابية التاسعة:

الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩.

الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٩.

الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٠.

الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤١.

الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٤٢.

- الدورة الانتخابية العاشرة:

الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣.

الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٤٣.

- الدورة الانتخابية الحادية عشرة:

الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧.

- الدورة الانتخابية الثانية عشرة:

الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠.

- الدورة الانتخابية الخامسة عشرة:

الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٤.

٢. الوثائق العراقية الأخرى:

-المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وثائق وأحداث، عرض زمني لأبرز الوقائع والأحداث في العراق ١٩١٤-١٩٥٨، القسم الأول، مطابع شركة العدالة، بغداد، ٢٠١٠.

ثانياً: الوثائق الأجنبية المنشورة:

- المترجمة:

-مؤيد إبراهيم الوندواوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.

ثالثاً: مذكرات السياسيين العراقيين:

-حارث يوسف غنيمة، السياسي الأديب يوسف غنيمة ١٨٨٥-١٩٥٠ من أركان النهضة العلمية في العراق الحديث، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠.

-خليل كنة، العراق أمسه وغده، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٦.

-عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، ج١، مطبعة الأبجدية للصف التصويري، بيروت، ١٩٨٢.

رابعاً: الرسائل والأطاريح العلمية غير المنشورة:

-محمد عويد محسن الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.

خامساً: الكتب العربية والمترجمة إلى اللغة العربية:

-جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٦.

-جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، بغداد، ١٩٨٠.

-حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، ج١، مكتبة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠.

-حيدر فاروق السامرائي، ضياء جعفر ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٦.

-ستيفن هيمسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ج٢، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٨.

-سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠٩.

-ضياء الدين الحيدري، الإدارة والإداريون في العراق، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٣.

-عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ٦، ٧، ٩، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.

-فاطمة صادق عباس السعيدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٣.

-فيليب ويلارد آيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ١٩٤٩.
-محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠.
-كاثلين أم. لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مطبعة دار التضامن، بغداد، ١٩٦٣.

سادساً: المعاجم والموسوعات

-عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج٢، دار الكشاف للنشر والطبع والتوزيع، بيروت، ١٩٥٦.

References

First: Published Iraqi Documents

1. Minutes of the Iraqi Parliament:

- Ninth Electoral Session:

Extraordinary Meeting of 1939.
First Regular Meeting of 1939.
Second Regular Meeting of 1940.
Third Regular Meeting of 1941.
Fourth Regular Meeting of 1942.

- Tenth Electoral Session:

Extraordinary Meeting of 1943.
First Regular Meeting of 1943.

- Eleventh Electoral Session:

Extraordinary Meeting of 1947.

- Twelfth Electoral Session:

Third Regular Meeting of 1950.

- Fifteenth Electoral Session:

First Regular Meeting of 1954.

2. Other Iraqi Documents:

- Iraqi Center for Information and Studies, Iraq Documents and Events, A Chronological Review of the Most Prominent Facts and Events in Iraq 1914-1958, Part One, Al-Adala Company Press, Baghdad, 2010.

Second: Published Foreign Documents:

- Translated:

−Mu'ayyad Ibrahim Al-Wandawi, Iraq in the Annual Reports of the British Embassy 1944-1958, General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad, 1992.

Third: Memoirs of Iraqi Politicians:

−Harith Yusuf Ghanima, Politician and Writer Yusuf Ghanima (1885-1950), One of the Pillars of the Scientific Renaissance in Modern Iraq, Dar Al-Hurriyah Printing House, Baghdad, 1990.

−Khalil Kanna, Iraq Yesterday and Tomorrow, Dar Al-Rihani Printing and Publishing House, Beirut, 1966.

−Abdul Karim Al-Azri, History in Memories of Iraq 1930-1958, Vol. 1, Al-Abjadiya Printing House for the Imaging Class, Beirut, 1982.

Fourth: Unpublished Dissertations and Theses:

−Muhammad Uwaid Muhsin Al-Dulaimi, The Economic Conditions in Iraq 1939-1945: A Historical Study, Unpublished Master's Thesis, College of Education, University of Baghdad, 1988.

Fifth: Arabic Books and Books Translated into Arabic:

−Ja'far Abbas Hamidi, Political Developments in Iraq 1941-1953, Al-Nu'man Press, Najaf, 1976.

−Ja'far Abbas Hamidi, Domestic Political Developments and Trends in Iraq 1953-1958, Assisted in Printing by the University of Baghdad, Baghdad, 1980.

−Hanna Batatu, Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Establishment of the Republic, translated by Afif Al-Razzaz, Vol. 1, Library of Arab Research, Beirut, 1990.

−Haider Farouk Al-Samarrai, Diaa Ja'far and His Political and Economic Role in Iraq, Dar Al-Hikma, London, 2016.

−Stephen Hemsley Longrigg, Modern Iraq from 1900 to 1950, translated and annotated by Salim Taha Al-Tikriti. Vol. 2, Al-Fajr Publishing and Distribution, Baghdad, 1988.

−Suhail Subhi Salman, Economic and Social Developments in Iraq 1945-1958, Al-Khansa Printing Company Limited, Baghdad, 2009.

−Diaa Dawood Al-Haidari, Administration and Administrators in Iraq, Asad Press, Baghdad, 1963.

−Abdul Razzaq Al-Hasani, History of Iraqi Ministries, Vol. 6, 7th ed., General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad, 1988.

−Fatima Sadiq Abbas Al-Saidi, Saleh Jabr and His Political Role in Iraq until 1957, General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad, 2003.

−Philip Willard Ireland, Iraq: A Study of Its Political Development, translated by Jafar Al-Khayyat, Al-Kashaf Publishing, Printing, and Distribution House, Beirut, 1949.

−Muhammad Hamdi Al-Jaafari, Britain and Iraq: An Era of Conflict 1914-1958, General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad, 2000.

−Kathleen M. Langley, The Industrialization of Iraq, translated by Muhammad Hamid al-Ta'i and Khattab Sakar al-Ani, Dar al-Tadamon Press, Baghdad, 1963.

Sixth: Dictionaries and Encyclopedias

−Abdul Razzaq al-Hilali, Dictionary of Iraq, Vol. 2, Dar al-Kashaf for Publishing, Printing, and Distribution, Beirut, 1956.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٥